

الجامعة الجزائرية بين الوظيفة التعليمية، البحثية والخدمة المجتمعية:

المشاكل والحلول المقترحة

The Algerian University between educational, research and community service: problems and proposed solutions

نادية براهيمى¹، حسبية مداني²¹ أستاذ محاضر ب، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، nadia.brahimi@univ-bba.dz² أستاذ محاضر أ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، hassiba.madani@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 22/06/2020

تاريخ القبول: 09/06/2020

تاريخ الاستلام: 09/05/2020

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها، وهذا من خلال عرضنا لوظائف الجامعة والمتمثلة في التعليم الجامعي والبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى وظيفتها المجتمعية من خلال علاقتها بالحيط عن طريق الشراكة مع مؤسسات المجتمع وتزويد سوق العمل بالكفاءات؛ وقد توصلنا في الأخير إلى الانجازات الهامة التي حققتها الجامعة الجزائرية، خاصة على المستوى الكمي وهذا ما يبينه التزايد المستمر في أعداد الطلبة والأساتذة الباحثين ومخابر البحث وحتى التطورات التي تشهدها الهياكل الجامعية التي يناط بها أداء الوظيفة التعليمية والبحثية؛ إلا أنه لا تزال هناك بعض العراقيل التي تحول دون أدائها لدورها كما يجب، خاصة انفصالها عن المجتمع الذي تتواجد فيه؛ لذا ارتأينا تقديم بعض الحلول والمقترحات التي تستطيع الجامعة الجزائرية من خلالها تحسين أدوارها لتحقيق أهدافها المنشودة.

كلمات مفتاحية: الجامعة، التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الجزائر.

تصنيف JEL : I23, I29

Abstract: this study seeks to highlight the roles that the university can play, this is through our presentation of the university's functions of university education and scientific research on the one hand, and on the other its community functions through its relationship with society through partnership with community institutions and supply of the labor market. We

have finally come To the important achievements of the Algerian University, especially on the quantitative level and this is reflected by the continuous increase in the number of students, professors and research laboratories and even developments in the university structures that are assigned to perform the educational and research function. However, there are still some obstacles that prevent it from fulfilling its role, especially its separation from the society in which it is present. Therefore, we considered providing some solutions and proposals through which the Algerian University can improve its roles to achieve its desired goals

Keywords: university, : education; scientific research; community service, Algeria.

Jel Classification Codes: I23, I29.

المؤلف المرسل: حسبية مداني، الإيميل: hassiba.madani@univ-bba.dz

1. مقدمة:

تعتبر الجامعة رأس منظومة التعليم في المجتمع، نظرا للدور الذي تؤديه في إحداث التنمية اللازمة في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة، لذا كان من الواجب على الجامعة أن لا يقتصر دورها على الوظيفة التعليمية، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في نشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية، التي تحقق التقدم، إضافة إلى الخدمة المجتمعية والتي تفرض عليها أن تتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشئت فيه لتلبية احتياجاته وتطلعاته.

مشكلة البحث:

جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل تؤدي الجامعة الجزائرية وظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية؟ وما هي أهم المشاكل والمعوقات التي تحول دون أدائها لهذه الوظائف؟ وما هي الحلول المقترحة؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الذي يجب أن تؤديه الجامعة والمساهمة في تفعيله، وكذا إبراز العراقيل التي تحول دون أدائها لوظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية. أهداف البحث: الهدف من هذه الدراسة فهو تسليط الضوء على واقع الجامعة الجزائرية لمعرفة ما تم إنجازه وتحديد السبل والآليات التي تستطيع الجامعة من خلالها تدارك النقائص التي تعاني منها.

منهج البحث: لدراسة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مسار الجامعة الجزائرية من خلال وظائفها الثلاثة التعليمية و البحثية و المجتمعية، وتحليل تطوره اعتمادا على الإحصائيات المتاحة،

هيكل البحث: للإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام LMD؛
- المهام التعليمية للجامعة الجزائرية مشاكلها و الحلول المقترحة؛
- الوظيفة البحثية للجامعة الجزائرية مشاكلها و الحلول المقترحة؛
- الخدمة المجتمعية للجامعة الجزائرية مشاكلها و الحلول المقترحة.

2. التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام (LMD)

عملت الجزائر على إدخال إصلاحات على نظام الدراسة الجامعية، حيث استحدثت نظام (LMD) والذي يعتمد في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل منها بشهادة جامعية وهي: ليسانس؛ ماستر؛ دكتوراه؛ وتم تعميم نظام (LMD) بشكل شبه كامل على مجموع التكوينات في مؤسسات التعليم العالي، بعد أقل من عشر سنوات من انطلاقه (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012)، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي؛
- ضمان تكوين نوعي يراعي متطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وتقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي؛
- تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التعليم، التنمية مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة؛
- التفتح أكثر على التطور العالمي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السبل والأشكال الممكنة، مع ضمان تكوين وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية (المناعي، 2007، ص.22)؛

- تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية؛
- إعداد مشروع جامعة، يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي؛

- تقييم مستمر لمؤسسات التكوين وبرامجها؛
- مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه، حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي، التي تبدو فيه ذاتيته؛ وهذا ما يساعده على التكوين الفردي، حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني؛

- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية متفتحة على العالم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008، ص.8).

ونستطيع إيجاز أهمية تطبيق نظام (LMD) في ما يلي (عزاق، 2008، ص.82):

- تعديل هيكل التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية؛
- تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فعالية؛
- إشراك الطالب في تكوين نفسه ودفعه نحو البحث والتنقيب؛
- تحسين أساليب التقييم؛
- تعديل التطبيقات البيداغوجية لتتماشى وأهداف هذا التكوين.

بالتمعن في نظام (LMD) وما يتطلبه من وسائل مادية وبشرية ومحيط اقتصادي واجتماعي منفتح لضمان إنجاحه نلاحظ أن الجامعات الجزائرية لا تزال لحد الساعة تعاني من نقص المرافق البيداغوجية والمخابر وقاعات المطالعة والمكتبات المتخصصة. إضافة إلى انعدام الشراكة مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي وغياب البحوث والتربصات الميدانية التي تؤهل الطالب للدخول لسوق الشغل. كما أن قلة المؤسسات الاقتصادية قلل من فرص الطلبة المتخرجين في إيجاد مناصب شغل.

3. المهام التعليمية للجامعة الجزائرية مشاكلها والحلول المقترحة:

1.3 الوصف الكمي للتعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية

1.1.3. عدد الطلبة المسجلين

لقد كان التعليم الجامعي في الجزائر جد متأخر، حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا، يوظفهم 298 أستاذا معظمهم أجنب وتضاعف عدد الطلبة ابتداء من السنة الموالية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 01: تزايد عدد الطلبة المسجلين

15/2014	14/2013	12/2011	11/2010	10/2009	80/1979	70/1969	62/1963	
1165040	1119343	1090592	1077945	1034313	57445	12243	2725	عدد الطلبة المسجلين في التدرج
76510	70629	64212	60617	58975	3965	317	156	عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج
1241550	1189972	1154804	1138562	1093288	61410	12560	2881	الإجمالي

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mesrs.dz)

نلاحظ أن عدد الطلبة في السنة الجامعية 1962/1963 بلغ 2725 طالبا في مرحلة التدرج، و156 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج من بينهم 2061 طالب أوروبي، أما القلة المتبقية فهي للطلبة الجزائريين والتي تقدر 820 جزائري. وفي عام 1970 تضاعف عدد الطلبة بخمس مرات تقريبا عما كان في أول موسم جامعي، وأصبح عدد الطلبة المسجلين 12243 طالبا في مرحلة التدرج و317 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج. وارتفعت وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية بشكل مميز عام 1980، حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج، و3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لغاية الموسم الجامعي 2014/2015 بلغ عدد الطلبة 1241550 طالبا، في مرحلة ما قبل التدرج 1165040 طالبا و 76510 طالبا مسجلا فيما بعد التدرج.

2.1.3. الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج

بدأ عرض التكوين في التزايد والتنوع فعليا مع الاستقلال إلى أن بلغ عدد التكوينات 128 نوعا من التكوين سنة 2001. أما اليوم ومع إطلاق نظام LMD، فإن عرض التكوين يتضمن ما مجموعه 2668 ليسانس معتمدة و1581 ماستر (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz) مع هذا فإن تطور حركية النمو في مختلف المجموعات الكبرى للاختصاصات لم يكن متماثلا فيها كليا، فمقارنة زمن هذا التزايد يظهر تغيرات هامة مسجلة في حصة التعداد حسب الشعب الكبرى، حيث يلاحظ التوجه إلى تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية مقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية.

3.1.3. خريجي الجامعة الجزائرية

أنجبت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة فعشرية الستينيات سجلت تخرج 3.069 طالب، وارتفع العدد في السبعينيات ليلبلغ ما يقارب 40.000 ووصل في سنوات الـ 2000 إلى 600.000 طالب متخرج، وعرفت السنة الجامعية 2010-2011 تخرج 246.400 طالب، كما شهدت العشرية 2001-2011 تخرج 1.393.000 طالب من حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي. (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz).

4.1.3- التكوين لنيل شهادة الدكتوراه

يمثل التكوين لنيل شهادة الدكتوراه شقا أساسيا من السياسة القطاعية الخاصة بتكوين المكونين، وفي هذا الإطار فإن استحداث مدارس الدكتوراه ذات طابع محلي أو جهوي أو وطني يظل الأداة المفضلة. وفي هذا الشأن ارتفع عدد المتحصلين على الشهادات في الطور الأول والطور الثاني لمرحلة ما بعد التدرج سنة 2010-2011، حيث بلغ العدد الإجمالي للمسجلين في تكوين الدكتوراه (ماجستير، دكتوراه ودكتوراه دولة) 50650 طالب. وفيما يخص التكوين في الطور الثالث (الدكتوراه نظام LMD) الذي تم الشروع فيه سنة 2009-2010، فقد تم اعتماد 200 تكوينا سنة 2010-2011 بعدد إجمالي للمسجلين بلغ

2305 طالب مسجل، وفي السنة الجامعية 2011-2012 تم اقتراح 880 تكوين في الدكتوراه للاعتماد، منها 36 تكوينا في مدارس الدكتوراه وبلغ عدد المناصب التي تم فتحها 10108 منصب.

5.1.3- نسب التأطير

من خلال حساب معدل تأطير الطلبة، نجد أنه ارتفع من 9 طلبة لكل أستاذ في سنة 1980 إلى 13 طالب لكل أستاذ في سنة 1990 ف 24 لكل أستاذ سنة 2000، وفي سنتي 2010 و 2011 بلغ 28 و 31 لكل أستاذ على التوالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط التأطير العالمي والذي يقدر بـ 20 طالبا لكل أستاذ، وهذا ما يمكنه أن يهدد جودة العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية.

الجدول 02: عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير في مرحلة التدرج

2013/14	2012/13	11/2010	10/2009	00/1999	90/1989	80/1979	70/1969	62/1963	
51299	48398	40140	37688	17460	14536	7497	842	298	عدد الأساتذة الدائمين
1119343	1124434	1077945	1034313	407995	181350	57445	12243	2725	مجموع الطلبة المسجلين
25	23.2	27	27	23	12	8	15	9	نسب التأطير

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mesrs.dz)

2.3. مشاكل التعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية

بالرغم من الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية في تخريج الكوادر العلمية والتخصصية المؤهلة في ميادين الحياة المختلفة، إلا أن هناك مواطن خلل كبيرة، ولاسيما على صعيد جودة التكوين، حيث أدى عدم الاتساق بين مخرجات التكوين الجامعي من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى، إلى انعزال الجزائر عن المعرفة والمعلومات والتقنية العالمية (صخري، مرايبي، 2008، ص.232).

فالجامعة الجزائرية تعاني كغيرها من الجامعات العربية من بعض المشاكل التي تحول دون تحقيقها لأهدافها المنشودة ومن بين هذه المشاكل (الخطيب، 2006، ص-ص.102-112):

- الأعداد المتزايدة للطلبة كما أن أنظمة التكوين الجامعي تتصف بالنمطية وانعدام المرونة،
- انعدام الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية؛

- تمركز السلطة في الجامعة في أيدي فئة محدودة جدا من القيادات الإدارية العليا، الأمر الذي يترتب عليه فقدان المشاركة، وانعدام تفويض السلطة للحلقات الإدارية الوسطى والدنيا؛
- تركيز الجامعة الجزائرية على وظيفة التعليم، في حين يلاحظ أن هناك إهمالا مخرلا في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته؛
- انعدام التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة؛
- اتساع في الفجوة بين أهداف التعليم الجامعي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي؛
- عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي؛ (بولرباح، 2010، ص-ص 60-63)؛

3.3. الحلول المقترحة لتحقيق الجامعة الجزائرية مهامها التعليمية

- يمكن للتعليم الجامعي أن يؤدي دورا أساسيا في تحقيق أهدافه من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى وبوضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة، ويمكن الوصول إلى ذلك بعمل الآتي:
- تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل، ويكثر بها عدد الباحثين عن عمل؛
- ربط المقررات التي يدرسها الطالب بالميدان الفعلي للعمل، لربط الجوانب النظرية بالعملية (الريبي، 2008، ص.235)؛
- القبول بالنسبة للطلبة على أساس تنافسي من خلال لجنة تنسيق القبول الموحد للجامعات؛
- السماح للطلبة بالانتقال من تخصص إلى آخر في الجامعة، لإتاحة المجال للطلبة لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي للطلبة بعين الاعتبار؛ (مطلق، 2005، ص.422).
- البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات ووسائل التعليم الجامعي في كافة مؤسساته لضمان مخرجات متميزة (النعمان، 2005، ص.139)؛
- إنشاء هيئة مستقلة تتولى تقويم وضبط الجودة والنوعية في الجامعات، وبما يتماشى مع المعايير (مطلق، 2005، ص.422)؛
- الأخذ بعين الاعتبار وجود ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الأخرى في مجالس الجامعات والكليات ولجان إعداد البرامج؛
- تشجيع الطلاب على إعداد مشاريع للتخرج ذات ارتباط وثيق بالميدان؛

- تشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والصناعية، وضمان المشاركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرات الآخرين؛
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية للطلاب على العمل؛
- إقامة المعارض العلمية والإنتاجية للإبداعات الطلابية وحث المؤسسات وشركات القطاع الخاص على تبني المشاريع الجادة والعمل على تطويرها؛ (الربيعي، 2008، ص.236)؛
- وضع برامج فعالة لترقية قدرات هيئات التدريس والباحثين في الجامعات، وتوفير المناخ العلمي الأكاديمي المناسب؛
- تكتيف تعليم اللغات الأجنبية، وحث الطلبة عليها، وذلك باستعمال مخابر اللغات الموجودة على مستوى كل مؤسسة جامعية وهذا لتسهيل العملية التكوينية وخاصة في الفروع والتخصصات التقنية؛
- تسهيل اتصال الأساتذة بما يدور حولهم في العالم، من حركة متسارعة تشمل في مظاهرها كل جوانب الحياة، وتشجيعهم على حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل والبرامج والدورات التدريبية والإجازات العلمية. (الكثيري، 2005، ص.167)؛
- إتباع منهجية تعليمية تشجع على النقد البناء والمناقشة المفتوحة والاحترام المتبادل بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية؛
- توفير التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم.
- التمويل الكافي الذي يوفر المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة؛
- تحسين الوضعية المادية لهيئات البحث والتدريس، وتسهيل فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي المستمر بما يمكن من التطوير الذاتي للقدرات المعرفية والبحثية وأساليب التدريس والتقويم، والمساعدة على التفكير النقدي والإبداع.
- إضافة لما سبق وفي ظل الأوضاع الراهنة كان من الواجب على الجامعة الجزائرية إستحداث أساليب جديدة للتكوين والتدريب والدراسة يتناسب مع مستحدثات العصر، لكسر حاجز الزمان والمكان داخل الدولة، وما بين الدول، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في متابعة الأحداث في الوقت المناسب، ودعم الوارد، والمناقشات وتطوير ونشر المعلومات وتفعيل التعاون بين الجامعات، مما يجعلها أكثر قدرة على الالتحام العالمي والفكري في جميع المجالات، بغض النظر عن الموقع الجغرافي والزمن. ويتم ذلك عن طريق:
- توفير أساليب ووسائل تعليمية مغايرة لتلك المستخدمة في الجامعات التقليدية؛

- تفعيل المشروع الوطني للتعليم عن بعد الذي شرعت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 2006 والذي لا يزال إلى يومنا هذا في مراحله الأولى؛
- توفير فرص التعاون العلمي والتعليمي والبحث بين مؤسسات التعليم العالي في العالم؛
- الإسهام في حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية عن استيعاب الأعداد الهائلة المتزايدة من طلاب الدراسة الجامعية، الذين يمتلكون الرغبة والقدرة؛
- توفير الفرص لمن فاتهم إكمال تعلمهم في أثناء الخدمة والعمل، ولمواكبة التطورات في مجالات المعرفة، ورفع مستوى الأداء والإنتاج بين العاملين، مما يحقق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرص التعليم الجامعي؛
- تقديم برامج دراسية تلبي احتياجات المجتمع، وتساند خطط الإنماء الشامل، من خلال الإسهام في بناء مواطن متكامل الثقافة، ذي شخصية متجانسة وعلى استيعاب إنجازات عصره ومتطلباته بما ينسجم مع ظروف واقعه؛
- يقلل من فرص هجرة العقول الشابة من بلدانها بحثا عن الجديد، وكذلك الفجوة الكبيرة في عملية التعليم المستمر والتدريب التخصصي والتعليم مدى الحياة، بتقديمها خدمات عالية الجودة للعاملين في مواقع عملهم، دون الحاجة إلى الطرق التقليدية والمكلفة المتبعة حاليا؛
- يمكن الاستفادة من جهود الأساتذة المختصين في شتى حقول المعرفة بمن فيهم من العقول المهاجرة التي يصعب عودتها إلى بلدانها لكثير من الأسباب، وبذلك خلق نوع من الارتباط بين الداخل والخارج في مجتمعات افتراضية.

4. الوظيفة البحثية للجامعة الجزائرية مشاكلمها والحلول المقترحة:

1.4. تنظيم البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

- يعد القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي، تطورا ملحوظا في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر، فقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية 2002-1998. بعدها تم تدعيم هذا المسعى بعدة قوانين أهمها القانون التوجيهي رقم 15- 21 ديسمبر 2015 الذي يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويهدف إلى (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2015، ص.7):
- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي؛
 - تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد؛

- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه؛

- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين.

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين ولاية عبر التراب الوطني. وتضم (50) جامعة، (13) مركزا جامعيًا، (20) مدرسة وطنية عليا و(10) مدرسة عليا، (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين جامعتين. ينتمي للشبكة الجامعية 1324 مخرًا بحثيًا موزعة على مجموعة من التخصصات الكبرى وينتمي إليها 27584 أستاذًا وباحثًا وطالب دكتوراه. (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mesrs.dz).

أما فيما يخص المنشورات العلمية في الجزائر فيعد الإنتاج العلمي العالمي ديناميكيًا وسريعًا حيث زاد عدد المنشورات العلمية الدولية 2.7 مرة بين عامي 1980 و2009، في حين أن الجزائر تمكنت من تحسين حصتها العالمية من المنشورات الدولية، من 0.02 ٪ إلى 0.05 ٪ تقريبًا، إلا أنه لا يزال منخفضًا جدًا. وتشير العديد من المراجع أن 5% مما ينشر في الدوريات العلمية المحكمة والمصنفة عالميًا ينسب إلى الدول النامية في حين تستحوذ الدول المتقدمة على نسبة مقدرة ب 95% (نسمة مسعودان، 2018، ص 16)، ورغم أن الجامعة هي المكان الأنسب للبحوث التطبيقية والابتكار إلا أننا نلاحظ أن الجامعات الجزائرية تفتقر إلى براءات الاختراع، حيث أن عدد براءات الاختراع لم يتجاوز الخمسة، وهذا سنة 2012، كما أنه خلال سنة 2010 و2014 لم تتحصل الجامعة على أية براءة اختراع وهو ما جعل الجامعة الجزائرية في ذيل الترتيب العالمي.

2.4. الجامعة الجزائرية والبحوث الصحية

تسعى الجامعة ومن خلال البحوث الصحية إلى فهم وتحسين الطريقة التي تنظم بها المجتمعات نفسها من أجل بلوغ أهدافها الصحية الجماعية. وتعد بحوث السياسات والنظم الصحية مزيجًا من تخصصات متعددة، هي الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية والعلوم السياسية والصحة العمومية وعلم الأوبئة. وجدت الجامعة الجزائرية وفي إطار الوضع الصحي الراهن نفسها مجبرة على المساهمة في الحد من انتشار جائحة كورونا، وهذا في حدود إمكانياتها البحثية المادية والعلمية، فلجأت إلى توفير المعقمات وأدوات الوقاية الصحية، وأجهزة التنفس الصناعي، إلا أن هذا يبقى غير كاف بالمقارنة بالأدوار التي قامت بها الجامعات العالمية الكبرى خاصة فيما يتعلق بالبحوث الوبائية، والتي تسعى ليجاد اللقاح المناسب لهذا الوباء. إضافة إلى استمرارها في أنشطة البحث والتطوير الرامية لاكتشاف أدوية وتقنيات جديدة في مجالات صحية أخرى، وهذا من أجل الوصول إلى أفضل السبل، لتحسين الصحة العامة، وتقديم أفضل مستويات الخدمة الصحية.

والملاحظ أن البحث العلمي في الجزائر لم يصل بعد إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات نذكرها في العنصر الموالي.

3.4. مشاكل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

هناك مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تحول دون أداء البحث العلمي لدوره كما يجب وهي (أبو عرابي، 2012):

- عدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية؛
- غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث؛
- عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة في الجهات المانحة. وغياب الدعم الخاص للبحث العلمي؛
- افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات الجزائرية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص؛
- قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، واستحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية؛
- هجرة الكفاءات؛
- عدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع حيث أن كثير من المشاريع البحثية تفتقر إلى القيمة التطبيقية؛
- عدم وجود احتكاك علمي دولي كاف؛
- محاكاة الأبحاث العلمية، واللجوء إلى الاقتباس والتقليد الأعمى وعدم الإبداع؛
- ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في الوطن العربي واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج؛
- غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية مربحة؛
- عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع، مما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، ويفقده هذا جانبا كبيرا من أهميته وجدواه؛
- عدم وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج البحث؛
- اقتصار البحوث على خدمة السيرة المهنية فقط؛ (عفاف بوعيسى، 2018، ص 294)

- عدم توجه معظم طلبة الدراسات العليا نحو تبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية في مجالات الزراعة والصناعة.

4.4. الحلول المقترحة لتحقيق الجامعة الجزائرية مهامها البحثية:

فيما يلي بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي:

- توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى؛
- توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع؛
- دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية والمعنوية؛
- توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها؛
- تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني؛
- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع؛
- إنشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات المعتمدة فيها (الخطيب، 2006، ص.114)؛
- تطوير مخابر البحث الموجودة وتدعيمها بكل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، بل إشراكها في مختلف مجالات التنمية من خلال تشريعات مناسبة (تومي، 2009، ص.883)؛
- توصيل نتائج الأبحاث بطريقة سلسلة وسهلة ومفهومة للمستفيد النهائي، من خلال البرامج التدريبية والنشرات الإرشادية، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومتابعة تطبيق النتائج، وأخذ التغذية الراجعة من المستهلك؛
- تسليط الضوء على حالات نجاح، ودراسة الحالات غير الموفقة والتعرف على أسباب عدم النجاح؛
- مناقشة نتائج البحوث مع الطلبة وتحفيز السجال العلمي مع أعضاء هيئة التدريس عن طريق منهج علمي يحث على التفكير والإبداع؛
- التأكيد على أهمية مساهمة مختلف المؤسسات في دعم البحث العلمي، والإفادة من نتائج البحوث التي تجري في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يخدم الصناعات الوطنية وتنعكس نتائجها الإيجابية على مختلف القطاعات (أبو عرابي، 2012)؛
- زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، تخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار؛
- تعيين قسم أو مصلحة تهتم بوظيفة إنتاج المعرفة داخل الجامعة، كما تهتم بفتح أبواب هذه الأخيرة أمام مختلف القطاعات، لعرض وتقديم الخدمات؛ (تومي ميلود، 2009، ص.883)؛
- إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة؛

- تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة (الخطيب، 2006، ص.114)؛
 - تعزيز مبدأ التشاركية في عمل الأبحاث التطبيقية، ومتابعة كافة مراحل الدراسة مما يساعد على حصر البحث بالمشاكل التي يواجهها المصنع أو القطاع الإنتاجي. وبهذا تكون عملية تبني النتائج أسهل وأفضل (أبو عرابي، 2012)؛

- محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة. (عفاف بوعيسى، 2018، ص 308)

5. الخدمة المجتمعية للجامعة الجزائرية مشاكلها والحلول المقترحة

سعت الجامعة الجزائرية لتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، وخدمتها للمجتمع من خلال تبنيها لمشروع إصلاح التعليم العالي في هيكله الجديد لنظام (LMD) إلا أن المتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتعليم جامعي يتسم بالعصرية ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشريا. لذلك لتفعيل دور الجامعة في خدمتها للمجتمع لابد من أن تتحقق الموازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق الشغل الجزائرية، وأيضا إقامة العلاقة الوثيقة مع مؤسسات المجتمع.

1.5. مشكلة الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل الجزائرية

لا شك أن الجامعات تؤدي دورا كبيرا و مميذا في إعداد الكوادر البشرية كالمهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية، كما يتأثر سوق العمل بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، وأن الخصائص النوعية لعرض سوق العمل تتغير مع زيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل.

الجدول 03: نسبة التشغيل والمقاولاتية والبطالة حسب المستوى التعليمي لسنة 2015 ب %

المستوى التعليمي	نسبة التشغيل إلى إجمالي كل مستوى %	نسبة المقاولاتية %	نسبة البطالة %
دون مستوى	15.50	3.60	9,8
ابتدائي	38.90	7.70	13.40
متوسط	44.70	24.7	6.3
ثانوي	37.40	38.7	13
تعليم عالي	46.10	21.96	14,1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستوى التشغيل لدى الفئات الجامعية حيث تمثل نسبة 46,10% من حاملي الشهادات، تليها فئة التعليم المتوسط والثانوي، فأخيرا الفئات بدون مستوى والتي تمثل 15,5% من إجمالي الفئة. وهذا يدل على توجهها للأعمال الحرة غير الرسمية حيث أن هذه النسب تمثل الأرقام المصرح بها فقط، في حين هناك سوق عمل موازية تستقطب جميع الفئات ذوي المستويات التعليمية المختلفة، كما نلاحظ أيضا أن الفئة التعليمية الأكثر توجها للنشاط المقاوالاتي هي فئة التعليم الثانوي، بنسبة 38,7% سنة 2015، تليها فئة التعليم المتوسط بنسبة 24,7% لنفس السنة، ثم تأتي فئة التعليم العالي بنسبة 21,96%. ويمكن إرجاع ضعف إقبال الفئة الجامعية على النشاط المقاوالاتي إلى تفضيل هذه الفئة العمل المأجور، ومحاولة الظفر بمنصب دائم دون تحمل المخاطرة المستقبلية.

أما بخصوص بطالة المتعلمين أو ما يعرف ببطالة حملة الشهادات، والذي يعتبر شكلا جديدا من أشكال البطالة انتشر بين المتعلمين وبشكل خاص خريجي الجامعات، ويظهر لنا من خلال الجدول السابق، أن أصحاب المستوى التعليمي العالي هم الأكثر نسبة (14,1%) من بين الفئات الأخرى، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، فإن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعاً ما بين سنتي 2014 و 2015 حيث انتقل من 16,4% إلى 14,1% بينما سجل ارتفاعاً لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2% حيث انتقل من 8,6% إلى 9,8%. وعرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعاً هي الأخرى في المؤشر بلغ 0,7 نقطة في نفس الفترة.

وبالنظر إلى مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، نلاحظ أن الجامعة لا تساهم في إدماج خريجها بسوق العمل ولا تحضرهم إلى عالم الشغل، هذا ما يفسر ضعف العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع، نظراً لتدني كفاءة مخرجاتها الأمر الذي أدى إلى ضعف الترابط والتوافق والمواءمة وعدم الاستجابة الفعلية لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ واقترح زرور (مايلي (زرور، 2013، ص.99):

- إعادة هيكلة وتنظيم التعليم العالي بالجزائر وذلك بالإشراك الفعلي لكل أقطاب العملية التعليمية؛
- إعادة النظر في محتوى برامج التكوين بالجامعة وربطها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية؛
- تشجيع التكوين التطبيقي للطلبة والمتابعة الجدية للتربصات الميدانية؛
- إبرام الاتفاقيات القطاعية بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية قصد تعزيز التعاون والتبادل بما يخدم الطرفين؛
- الإسراع في تنصيب وتفعيل خلايا ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي قصد وضع ميكانيزمات علمية من شأنها الرقي بالقطاع؛

- تنصيب مصالح المساعدة والإرشاد والتوجيه للطلبة بكل المؤسسات الجامعية قصد تقريبهم من عالم الشغل؛

2.5. مشكلة الانفصال المجتمعي للجامعة الجزائرية عن محيطها

باعتبار أن الجامعة مؤسسة اجتماعية، فلا بد أن تكون لها علاقة وطيدة بباقي مؤسسات المجتمع الأخرى، لأنها مؤسسات يكمل بعضها البعض الآخر، وعند التفكير في بناء علاقة تعاونية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى، يكون من الضروري التفكير فيما يمكن أن يكون لهذه العلاقة من آثار واضحة على البحث العلمي. ما دامت المؤسسات الأخرى تقدم الدعم المالي للجامعة، ليصبح لديها القوة الكافية للتأثير في برامج البحث العلمي، والأكد أن فقدان العلاقة بين الجامعة والمجتمع من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف ومشاريع التنمية المستدامة، بل يعيق ما تسعى إليه أي دولة من طموحات تستهدف التخلي عن عتبة التخلف، وتخطيها من جهة، وتحقيق التقدم المنشود من جهة أخرى. إن دعوة الجامعات لكي تأخذ دورها الفاعل في تقدم المجتمع وتنميته، ليست جديدة، وثمة أدبيات ترجع إلى السنوات العشر الماضية تؤكد على ضرورة تعميق التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة والمشاريع الإنتاجية والخدمية والقطاع الخاص، إلا أن هذه الدعوات لم تجد لها صدى، فالجامعات في البلدان العربية عموما، والجامعة الجزائرية على وجه أخص لم يتسن لها بعد أن تصبح مؤسسات أصيلة ذات بنية ذاتية تلي حاجات المجتمع، ويعزى ذلك إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية وهذه العوامل تتعلق من ناحية بنوعية القيادات الإدارية المهنية على تسيير الجامعات، ونوعية القوى البشرية المسؤولة عن التعليم داخل الجامعات من ناحية أخرى. أما العوامل الخارجية، فتربط بنوعية الحياة التي يعيشها المجتمع الذي توجد فيه هذه الجامعات في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالجامعة الجزائرية تعرف انفصالا وانعزالا في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته، فعوض أن تكون قاطرة له ومؤثرة بشكل إيجابي فيه وفي طرائق تنميته وتطويره، ها هو المجتمع الجزائري يؤثر في الجامعة وللأسف بسلبياته ومشاكله وأزماته التي انتقلت إليها، لتبقى بدورها تمارس القطيعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، فلا يظهر لنا بوضوح دور الجامعة الجزائرية في المجال الاقتصادي سواء الزراعي أو الصناعي، مقارنة بالجامعات العالمية المنتجة، إضافة على فقدانها القدرة على التأثير في محيطها الاجتماعي. ومع ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية نتيجة الجائحة التي أمت به، جعلت الجامعة الجزائرية مضطرة للمشاركة في إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع الذي تتواجد فيه، والتخفيف من آلامه وتحقيق آماله. رغم أن الجامعة الجزائرية في حد ذاتها تفتقر إلى الإمكانيات المادية والصحية في بيئة الدراسة، فهي لا تتوفر على المغاسل الضرورية في هذه المرحلة الخطيرة، كما أن تفتقر إلى المطاعم والهياكل بمواصفات مستوفية للشروط العامة السلامة،

إضافة إلى افتقاد الطالب بحد ذاته للثقافة الصحية التي تحفظ سلامته، وسلامة المجتمع الذي يتواجد فيه.

3.5. الحلول المقترحة لإقامة العلاقة الوثيقة مع مؤسسات المجتمع

ثمة فجوة واسعة وكبيرة بين الجامعات من جهة ومؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى، كما أن انعدام قنوات الاتصال بين الجامعات، وتلك المؤسسات يقلص من دور الجامعات التنموي والخدمي، ولربط الجامعة الجزائرية بالمجتمع لابد من:

- السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة تستهدف إجراء دراسات أو تهيئة حلول لمشاكل فنية أو غيرها أو إحداث تنمية بحوث تطوير تكنولوجيا، ويمكن أن يحدد هذا النظام آلية للتعاون بين الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والمشاريع الصناعية أو الشركات أو مؤسسات ومنظمات المجتمع غير الحكومية؛
 - دعوة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لطرح احتياجاتهم ومشاكلهم التي تعترض عملهم الإنتاجي والخدمي والمعرفي أمام الباحثين وأساتذة الجامعات، وكما هو جار في العالم المتقدم حتى يمكن وضع حلول لمشاكل العمل أو اقتراح بدائل للتطوير؛
 - تسهيل حركة الأساتذة والباحثين، وطلبة الدراسات العليا، وتقليص الروتين، والابتعاد عن المنغصات ووضع العراقيل الإدارية والمالية والتي لها انعكاسات سلبية على عملهم العلمي والبحثي.
- كما يمكن للجامعة أن تساهم في نشر الثقافة الصحية والوعي الصحي في محيطها من خلال قيامها ببعض النشاطات كمثل:

- المحادثات والمحاضرات والتي تكون بين أطباء أو ممرضين أو مختصين في الصحة العامة مع الطلبة والموظفين وفي محيط الجامعة؛
- المناقشات الجماعية بين الطلبة ومختصين في الصحة حول المشكلات الصحية التي تواجههم وسبل التغلب عليها لزيادة وعيهم الصحي؛
- الصور والملصقات والتي من الضروري أن تشتمل على فكرة واحدة وتعلق في أماكن بارزة وواضحة، هدفها تعليم الطلبة أسس الممارسة الصحية السليمة، وتعرفهم على السلوكيات المضرة بصحتهم، كالمصقات المتعلقة بمخاطر فيروس كورونا وسبل الوقاية منه، إضافة إلى مضار التدخين والمخدرات والتحذير من مرض السيدا؛
- إتاحة فرص للطلبة بانجاز رسومات يدوية تزيد من توعية المجتمع بخصوص الصحة العامة كرسومات متعلقة بالجائحة وسبل المحافظة على البيئة الجامعية والبيئة الخارجية؛
- تنظيم معارض تشتمل على مجسمات ورسومات ولوحات وأدوات ونماذج تتعلق بقضايا صحية؛

- الإهتمام بالأيام العالمية لمكافحة الأمراض التي تهدد الشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام؛
 - توزيع المطبوعات التي تخص الصحة العامة في الأوساط الطلابية وبين الموظفين الجامعيين وفي محيط الجامعة؛
 - طباعة ونشر الكتيبات، والمجلات الصحية، والتي يجب أن تكون معلوماتها بسيطة ومفهومة وأسلوبها شيق حتى يسهل قراءتها واستيعابها؛
 - عرض أفلام سنمائية تخص الجوانب الصحية كوسيلة للترفيه والنفع العام في نفس الوقت.
- أخيرا يمكن القول أن الجامعة الجزائرية لا يمكنها تحقيق وظيفتها الخدمية، إلا من خلال تحقيق مسألة استقلاليتها وتحريرها من الوصاية، دون أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها في نشر وتجويد التعليم العالي؛ وإلغاء مختلف القيود والمحبطات والإجراءات العقيمة والتشريعات التي تحد من نشاط وإبداع ومشاركة الأساتذة والطلبة والباحثين، مع توفير مستلزمات البيئة التي تسمح للباحث والطلبة من تجسيد أفكارهم في مجال الإبداع والابتكار أو اقتراح أو إدخال إضافات أو تحسينات ولو بسيطة كل في مجال تخصصه؛ وأن لا تترك نتائج الأبحاث والدراسات كعمل فردي، بل يثمن كل مجهود وفق الأطر الرسمية للجامعة، وفتح المجال للخواص من أجل الاستثمار في التعليم الجامعي، أو على الأقل المشاركة في التمويل بالتكفل بنفقات الطلبة المتفوقين وضمان مناصب عمل ملائمة لمجال تخصصهم.

6. خاتمة

عند دراستنا لواقع الجامعة الجزائرية اتضح لنا الجهود الكبرى التي بذلتها الدولة من أجل تطوير الجامعة الجزائرية، وهذا من خلال الارتفاع المحسوس في عدد الجامعات والطلاب والأساتذة وسن القوانين التوجيهية التي تهدف إلى تثمين البحث العلمي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي؛ والقيام بالإصلاحات كتبني نظام LMD المعمول به في الجامعات العالمية، حيث تلعب الجامعة دورا بارزا في تحقيق التنمية عن طريق مساهمتها في تكوين الإطارات التي تعتمد عليها الدولة في المستقبل القريب، لذا نجد أن الجامعة الجزائرية قد قامت إلى حد ما بدورها في تحقيق الوظيفة الأساسية المكلفة بها، من إعداد للقوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، إلا أن إسهامها في البحث العلمي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل علاقتها بالمجتمع بغرض المساهمة في تنميته، أخذ النصيب الأقل، مما حال دون لحاقها بمثيلاتها في المجتمعات المتقدمة، وباتت الجامعة الجزائرية عاجزة عن مواكبة العصر الحديث في ظل الظروف والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات المتعلقة بالجامعة الجزائرية من أجل تفعيل أدائها لمهامها وهي كالتالي:

- تفعيل التعلم الإلكتروني واستيعاب التطورات المتسارعة في المعرفة لتنمية مهارات الطلبة، وتعزيز التعلم الذاتي والقدرة على التواصل مع الآخرين سواء الطلبة فيما بينهم، أو مع الأساتذة من خلال حلقات النقاش وغرف الحوار الافتراضية؛
- ضرورة تحسين الوسائل التعليمية بإدخال الرقمنة في التعليم وزيادة عدد الكتب والمنشورات وتنوعها خاصة منها الإلكترونية؛
- التركيز على البحوث النوعية، التي تستهدف احتياجات المجتمع، والاستفادة من الأبحاث التي تنتجها الجامعة وتحويلها لأبحاث تطبيقية لتلاءم احتياجات المجتمع؛
- دراسة متطلبات سوق الشغل لمعرفة الوظائف الشاغرة، ومن ثم تقديم تكوين في التخصصات التي يحتاجها سوق بالشغل؛
- إعداد الخطط والبرامج التي تعمل على تفعيل دور الجامعة في دراسة مشاكل المجتمع، وتقديم حلول لها والإسهام في قضايا التنمية؛
- تحسين الخدمات الصحية المقدمة في الجامعة، وإشراك الطلبة في الحملات التطوعية كالنظافة، والصيانة، وحماية البيئة.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

- الخطيب، أحمد. (2006)، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- الربيعي، سعيد. (2008)، التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن.
- بولرباح، العسالي. (2010)، الإدارة والتعليم الإداري: من أين يبدأ التغيير، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

المقالات:

- المناعي، محمد البشير. (2007). نظام LMD، أصداء جامعية، نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي تبسة، العدد 11، الجزائر.
- نسمة مسعودان، (أكتوبر 2018)، معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، العدد الرابع، الجزائر.
- زرزور أحمد، (2013)، تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، الجزائر.

- صخري، عمر. مرايمي، محمد. (2008)، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، مصر.

الأطروحات:

- عفاف بوعيسى، (2018-2019)، نظام ل م د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع تربوي، جامعة الجلفة.

المداخلات:

- الخطيب، نعمان أحمد. (2005)، مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن بين تشريعات الاعتماد ومتطلبات الجودة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، مصر، 21 أبريل.
- الدوري، زكرياء مطلق. (2005)، آفاق ومستلزمات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، مصر، 21 أبريل.
- الكثيري، راشد بن حمد. (2005)، برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية الإصلاح، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، مصر، 21 أبريل.
- تومي، ميلود، (2009)، الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عزاق، رقية. (2008)، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر.

القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره، المؤرخ في: 31 أكتوبر، العدد 77.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2015)، القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، العدد 71.

المواقع الإلكترونية:

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. www.mesrs.dz
- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz
- بو العرابي سلطان، (2012)، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع الإلكتروني: www.aidmo.org. تاريخ آخر تصفح: 2012/10/11.

2.7 المراجع باللغة الأجنبية

rapports

- C.N.E.S, 2015, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Algérie. Sur le site <http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf> (consulté le 07-10-2019).